الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2014/12/12

احتفلت وزارة المالية باختتام مشروع التوأمة حول " تحديث القدرات الإدارية والتشغيلية للإدارة الضريبية" المموّل من الاتحاد الأوروبي والمنفذ بالتعاون مع المديرية العامة للمالية العامة الفرنسية.

أقيم حفل الاختتام في السراي الحكومي وحضره ممثل وزير المالية مدير عام الوزارة ألان بيفاني ورئيسة بعثة الانحاد الأوروبي في لبنان السفيرة أنجيلينا ايخهورست والمديرة في المالية العامة والمسؤولة عن بعثة التعاون الدولي جوزيان لانتيري Josianne Lanteri وقدّمت له الزميلة جوي موراني.

بيفاني الذي مثل الوزير علي حسن خليل أوضح أن مشروع التوأمة يأتي في إطار دعم برامج الإصلاح التي وضعتها وزارة المالية، ويأتي أيضاً ليكمل مشاريع التوأمة السابقة التي تم تنفيذها مع الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع وزارة المالية الفرنسية. وأشار إلى أن مديرية المالية العامة اللبنانية قد استفادت إلى الآن من أربعة برامج توأمة من الاتحاد الأوروبي.

ولفت إلى أنه من خلال هذا المشروع فإن موظفي الإدارة الضريبية اللبنانية قد تمكنوا من القيام بزيارات ميدانية الى عدد من الدول الاوروبية للاطلاع على نقاط قوة كل ادارة ضريبية بهدف الاستفادة من خبراتها المتطورة ، وقال ان اللافت أنه تبين أن لا فروقات جوهرية بيننا وبينهم، ولكن هناك تأخير ناتج عن عدم انتظام الاوضاع السياسية والتشريعية والادارية في لبنان. وأضاف أن هذا المشروع سمح للادارة المالية اللبنانية بتبادل الخبرات مع كبار المسؤولي في الادارة الضريبية الفرنسية.

ولفت أيضاً الى أنه وبالرغم من انجاز اهداف المشروع الاساسية والمتمثلة بمكافحة الاحتيال وزيادة الالتزام، وتحسين الخدمات للمكلفين، وتقليص الفجوة الضريبية وتحسين عملية تحصيل الضرائب، غير اننا ندرك ان بعض المسائل لا تزال عالقة وتحتاج الى مزيد من الوقت والدعم لتدخل حيز التنفيذ بما يضمن استدامتها.

وزارة المالية – بناية وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان.
هاتف: 01-642720 – فاكس: 01-642762 – البريد الإلكتروني minister@finance.gov.lb

واشار الى أن الوزارة تتطلع الى مزيد من التعاون والدعم الفني من الاتحاد الاوروبي لمواكبة الاصلاحات والجهود الآيلة الى تطوير الادارة الضريبية وتحديثها. ونوه اخيراً بالجهود التي بذلتها كل من الادارتين اللبنانية والفرنسية لضمان نجاح هذا المشروع الحيوي، وبكل من شارك في هذا المشروع من موظفين واداريين لبنانيين وخبراء فرنسيين، وخاصة الاتحاد الاوروبي ووزارة المالية الفرنسية وادارة المشروع في لبنان وفرنسا.

كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة أنجلينا أيخهورست

بدورها قالت أيخهورست: "يسرني جداً أن أكون معكم اليوم في حفل اختتام برنامج التوأمة الخاص بـ"تحديث القدرات الإدارية والتشغيلية للإدارة الضريبية".

وأضافت: "لقد استمرت هذه التوأمة بين المديريتين العامتين للمالية في لبنان وفرنسا 21 شهراً وسمحت بتبادل مثمر بين موظفين من البلدين".

وأشارت إلى أن" التوأمة الممولة من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 1.85 مليون يورو هدفت بشكل أساسي إلى تحسين سير العمل في الإدارة الضريبية اللبنانية وجعلها أكثر شفافية وتسهيل وصول المكلفين إليها وبذلك ساهمت التوأمة في تحسين عملية إعادة التنظيم الإداري الحالية، لاسيما توسيع صلاحيات مديرية المؤسسات الكبرى في مجال الضريبة على القيمة المضافة. كما ساهمت في تنفيذ إدارة أفضل للمخاطر في المجال الضريبي، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة إيرادات الدولة وتقليص عبء الدين العام على البلد".

ورحبت "بالعمل الذي أنجز في إطار هذه التوأمة لإنشاء مركز تدريب حديث في وزارة المالية وقالت: " نشجع جميع المسؤولين في الوزارة على بدء العمل في أسرع وقت ممكن في مركز الاتصال الذي أنشئ في المديرية الجديدة بهدف خدمة المؤسسات والمواطنين بصورة أفضل".

ولفتت إلى أن" التوأمة أداة مساعدة للتنمية يقدرها عالياً الموظفون في البلدان الشريكة للاتحاد الأوروبي لأنها تسمح لهم بالعمل بصورة مباشرة مع نظرائهم الأوروبيين. وبالإضافة إلى المنافع التقليدية لمشاريع المساعدة الفنية، فإنها تسمح لهم بتطوير علاقات وثيقة مع نظرائهم، وهي علاقات تستمر ما بعد انتهاء التوأمة بحد ذاتها. لذلك تعزز التوأمة التقارب الثقافي والمؤسسي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه، وكذلك الشراكة التي تجمعهم. وهذا هو السبب الذي يدفعني إلى تشجيعكم على الاستفادة منها بأقصى حد".

واعتبرت "أن التوأمة التي تصل إلى خواتيمها اليوم هي جزء لا يتجزأ من العديد من المبادرات التي يمولها الاتحاد الأوروبي في لبنان في إطار السياسة الأوروبية للجوار لدعم المؤسسات العامة، والحكم الرشيد، وتالياً استقرار البلد وازدهار سكانه".

وأوضحت " ان خطة العمل التي اتفق عليها لبنان والاتحاد الأوروبي للفترة 2013-2015 تلحظ العديد من المبادرات المستقبلية. ويهدف الكثير من هذه المبادرات إلى دعم الإصلاحات التي قررتها الحكومة اللبنانية وتعزيز قدرة الإدارات اللبنانية على تلبية تطلعات المواطنين بشكل أفضل، ليس فقط في مجال إدارة الأموال العامة. وبشكل عام، يجب أن تساعد هذه المشاريع لبنان على مواجهة التحديات الكثيرة القائمة اليوم، ومن بينها مواجهة تداعيات الأزمة السورية".

وختمت شاكرة كل من بذل جهوداً لتنفيذ هذه التوأمة وبتشجيع السلطات اللبنانية على المضي قدماً في تحديث المؤسسات العامة في البلد. وأحرص على أن أقول لها إن الاتحاد الأوروبي سيكون دائماً إلى جانبها لدعمها في هذه المهمة".

المسؤولة عن بعثة التعاون الدولي جوزيان لانتيري شددت بدورها على اهمية الادارة الضريبية.
وقالت أن الدولة القوية هي التي تقوم بدورها بشكل فعال أمام مواطنيها ، خصوصاً بعد المتطلبات المتزايدة لهم، وعليها ان تعمل على استقرار اوضاعها المالية ونظمها ومن بينها الادارة الضريبية.
ولفت الى أن النظام الضرائبي يعكس أثره على النمو في اي بلد وعلى خلق فرص جديدة فيه، مشيرة الى أن التعاون بين وزارتي المالية اللبنانية والفرنسية يساهم في تحديث النظام الضرائبي العصري الذي يتماشى مع أفضل التطبيقات الدولية.

وفي الختام قدّم مدير عام وزارة المالية الان بيفاتي عرضاً متصلاً تناول فيه اهداف المشروع ومحاورة والتي تركزت على اعادة تنظيم الادارة الضريبية والحوكمة الضريبية ومركز الاتصالات والحماية من الكوارث وانشاء قاعة للمحاضرات مجهزة بغرفة تحكم
كما تناول العرض مؤشرات حول ارتفاع الايرادات الضريبية للضريبة على القيمة المضافة من 243.827 في العام 2012 الى 287.058 في العام 2014، والادلة الاجرائية التي ترجمت ب، دليل تسجيل المكلفين، ودليل متابعة غير الملتزمين ودليل مسار الاعتراض ودليل مسار الاعتراض ودليل التسجيل في النظام الضريبي الالكتروني.

اضافة الى التدقيق المشترك المرتبط بضرائب الدخل مع الضريبة على القيمة المضافة وأمثلة عن مؤشرات الاداء الرئيسية المقترحة ونظام الخبرة الالكترونية التقريرية لاستعادة البيانات والاحصاءات SEIDERS ومركز الاتصالات وسير عمله وخطة الحماية من الكوارث والمدونة الالكترونية للمشروع والمشاريع المرتبطة نحو حساب موحد للمكلف مستقبلياً.

المكتب الإعلامي